النظام السياسي في نيجيريا

نيجيريا واحدة من أكبر دول جنوب الصحراء ، وهي صورة مصغرة للقارة الأفريقية من حيث التعدد الاثني واللغوي والديني ، كما أنها ثاني أكبر اقتصاد علي مستوى القارة وهو اقتصاد يعتمد على القطاع النفطي حيث يساهم قطاع النفط بنسبة 85% من إجمالي العائدات الحكومية، كما أن نيجيريا تعتبر خامس أكبر مصدر للنفط على مستوى العالم إضافة إلى أنها عضو فاعل ومؤثر في منظمة الدول المنتجة للنفط الأوبك وهي دولة فيدرالية عاصمتها أبوجا، وظهرت نيجيريا الموحدة عام 1914 وأطلق عليها "ادماج لوجارد".

الفيدرالية النيجيرية تم الاتفاق عليها واعتمادها من قبل ممثلين منتخبين عن الشعب النيجيري خلال المؤتمرات الدستورية التي عقدت في الفترة من 1954-1955 في أبادان ، و1958 في لندن، حتى حصلت نيجيريا علي استقلالها عام 1960 كدولة فيدرالية من ثلاثة أقاليم وحالياً تتكون من ثلاث مستويات من الحكم هي :

- المستوى الفيدرالي: ووفقاً لهذا المستوى تنقسم نيجيريا حالياً لنحو 36 ولاية .
- المستوى الإقليمي: وهو خاص بكل ولاية ، حيث يوجد حاكم وبرلمان منتخب لكل ولاية.
- المستوى المحلي: وهو يشتمل على 774 حكومة محلية.

يتكون المجتمع النيجيري من ثلاث مجموعات هي **المسلمين** حيث يشكل المسلمون في نيجيريا نحو 50% من السكان ويتركز غالبيتهم في الشمال في قبيلتي الهوسا والفولاني، و**المسيحيون** في نيجيريا يمثلون نسبة 40% من السكان ويتركز غالبيتهم في الجنوب الشرقي من البلاد وتمثل قبيلتي اليوربا والإيبو الغالبية المسيحية في نيجيريا, **وأصحاب المعتقدات الأفريقية القديمة** وهم يشكلون نسبة 10% من السكان في نيجيريا، ويتوزعون بأعداد قليلة في مختلف انحاء نيجيريا ويمثل غالبيتها جماعات الإيدو، والإيجاو , ويتكلم السكان أكثر من 248 لغة .

ابرز مراحل الحياة السياسية بعد الاستقلال

اولا : الانقلاب العسكري في 31 كانون الأول 1983 :=

تم من خلاله محاصرة القصر واعتقال الرئيس النيجيري ومعظم وزرائه وبعض البرلمانيين من بينهم رئيس مجلس الجمعية الوطنية , والسيطرة على مقر رئاسة الحكومة ومبنى الإذاعة.

وشكلت أدارة عسكرية تألفت من تسعة عشر عضواً نصبت اللواء محمد بوهاري رئيساً للدولة وقائداً عاماً للقوات المسلحة, وتألفت الحكومة العسكرية من مجلس عسكري اعلى شكل من رئيس الدولة ورؤساء الوحدات العسكرية, والمفتش العام للشرطة ونائبه, وافراد عسكريين اخرون , اضافة الى مجلس وطني للولايات, ومجلس فيدرالي, ومجالس تنفيذية, وحكومة

عسكرية في كل ولاية , وقامت الحكومة العسكرية بتعليق العمل بالدستور, وحلت الجمعية الوطنية التأسيسية, وفرضت حظراً على الأحزاب السياسية , وأحالت أكثر من 300 موظف على التقاعد من ذوي المناصب العليا في مختلف الاجهزة كالشرطة والكمارك, واعتقلت العديد من السياسيين, ورجال الإعمال ومن بينهم الرئيس السابق شاجاري بتهمة سوء التصرف بالشؤون المالية .

أصدر المجلس العسكري الأعلى في 15 شباط عام 1984 مرسوماً منح بموجبه الحكومة صلاحية اصدار قوانين لا يمكن الاعتراض عليها أمام المحاكم , كما قام بتطهير القوات المسلحة من الموظفين الفاسدين , وبدأ الجنرال محمد بوهاري بحملة عامة عرفت بـ (الحرب ضد عدم الانضباط) .

وتم تشكيل خمسة محاكم عسكرية في 11 نيسان عام 1984 وزعت على أنحاء البلاد لمحاكمة كبار مسؤولي نظام شاجاري المتهمين بارتكاب جرائم ضد الدولة , وألغت الدعم الذي تقدمه الدولة في مجالي الصحة والتعليم, وسددت القروض القصيرة الأجل, كما شجعت الصناعيين المحليين على استخدام المواد المصنعة محلياً, وقلصت الأموال المخصصة للأشغال العامة وركزت الأموال في القطاع الزراعي, كما حاولت أقناع الذين تركوا الأرياف واستقروا في المدن بالعودة إلى أماكنهم السابقة لممارسة الزراعة والتخلي عن شراء بعض المواد الغذائية المستوردة مثل الأرز الأمريكي لارتفاع سعره, والاستعاضة عنه بمواد غذائية محلية.

شددت الحكومة الرقابة على الواردات, وفرضت قيود على الصرف, وزيادة على التعريفات الكمركية, وزيادة في المنتجات النفطية, إلى جانب تقييد الاقتراض الخارجي والداخلي.

كما فرضت حكومة بوهاري رسوم عالية على المواد الغذائية المستوردة, , كما سفرت أكثر من (700) ألف أجنبي يقيمون بدون أوراق ترخيص رسمية في نيجيريا على أساس أنهم سبباً في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد , على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لكن الفساد بقى ولو على نطاق أضيق بسبب ندرة الأموال المتاحة للرشوة, كما لا توجد أحزاب مستفيدة من صفقات وتعاقدات الحكومات المحلية, وكانت الأزمة الاقتصادية بعيدة الحل, اذ ان ميناء لاجوس يخلو من أي سفينة, كما ان صناعة السيارات بعد ان كانت مزدهرة أصبحت متدهورة لان البلد يتعذر عليه استيراد المواد التي تدخل في تجميع السيارات , علاوة على ذلك أدى غلق المصانع إلى خسارة مليون نيجيري لأعمالهم.

كذلك كانت خزينة البلاد فارغة, كما إن حكومة بوهاري رفضت طلب صندوق النقد الدولي الذي يدعو إلى تخفيض قيمة العملة النيجيرية , فأصدرت حكومة بوهاري مرسوم رقم (4) في2 حزيران لعام 1984 قيد حرية الصحافة وسمح بإغلاق الصحف, وبموجبه تم اعتقال ثمانية وخمسين من رجال الصحافة بتهمة التحريض ضد الحكومة العسكرية, كما أصدرت مرسوم رقم (5) لضمان حماية موظفي الحكومة من الاتهامات الملفقة التي تنشرها الصحف, وبموجبه خولت السلطة بغلق الصحف الكبرى واعتقال رجال الصحافة في حال المخالفة, فضلاً عن ذلك حكم على بعض الصحفيين بالسجن لمدة سنة واحدة بتهمة نشر أكاذيب ومساعدة المخربين في عملية إرباك السياسة التي تتبعها الحكومة العسكرية, أما الذين يتعاطون المخدرات ويبيعون النفط

بطريقة غير قانونية حكم عليهم بالإعدام , لم يحدد النظام العسكري أي موعد لإعادة السلطة إلى حكومة مدنية , اذ إن الانتقال إلى الديمقراطية لم يكن مسالة ذات أولوية بالنسبة للحكومة .

ثانيا :انقلاب 27 اب عام 1985:-

أعلن المجلس العسكري الجديد تعين الجنرال إبراهيم بابانجيدا رئيساً للدولة, وقد برر بابانجيدا الانقلاب بسبب فشل محمد بوهاري في معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية وأساءته في أدارة السلطة وتقييده للحريات المدنية , حلت الحكومة العسكرية المجالس العسكرية السابقة, وتم تشكيل المجلس الحاكم للقوات العسكرية, والذي تألف من 28 عضوا , تعهد بابانجيدا بعد تسلم السلطة بتنمية الاقتصاد الوطني والقضاء على الفساد, وإدخال الإصلاحات في مؤسسات الدولة كافة , وتحسين أوضاع فئات الدخل المنخفض وإلغاء الرقابة على الصحافة, واحترام حقوق الإنسان, كما أكد إن الحكومة سواء كانت مدنية أو عسكرية تحتاج إلى موافقة الشعب إذا ما أرادت إن تحكم بفاعلية , وللحصول على الدعم الشعبي المباشر قام إبراهيم بابانجيدا بإطلاق سراح الصحفيين المعتقلين وإعادة النظر في قضايا المعتقلين السياسيين الذين تم اعتقالهم في عهد بوهاري من خلال تشكيل لجنة تحقيق قضائية, وإعادة تنظيم البوليس السري, وحماية الحقوق المدنية, كما تعهد بإصلاح أجهزة المخابرات.

وضعت الحكومة العسكرية برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي في عام 1986 لمعالجة الأزمة ألاقتصادية إلا إن جدولة الديون الخارجية والأزمة الاقتصادية أدت إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة خلال النصف الثاني من الثمانينات فضلا عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تخلت الحكومة عن وعودها في الحريات المدنية بسبب برنامج التكيف .

أنشأت الحكومة العسكرية المجلس الاستشاري للقوات المسلحة في عام 1986, وكان بمثابة وسيط بين الحكومة والمجلس الحاكم للقوات العسكرية, كما قامت بتغير وزراء وحكام الولايات, كان نصف أعضاء المجلس الحاكم للقوات العسكرية من المسلمين الشماليين, فضلاً عن رؤساء الجيش والشرطة من المسلمين, هذه المناصب أدت إلى مناهضة الحكومة العسكرية من خلال المظاهرات التي قادها المسيحيين في بعض المدن الشمالية , على الرغم من تعهد بابانجيدا بالقضاء على الفساد بكل أنواعه لاسيما الفساد بمعنى استغلال المنصب للحصول على المصالح الشخصية , لكنه والعسكريين الآخرين استولوا على أملاك الدولة واحتكروا كل شيء لحسابهم.

تم تقسيم نيجيريا في حكم ابراهيم بابانجيدا إلى عشرين ولاية في عام 1989 بعد ان كانت تسعة عشر ولاية عام 1976, وهي (انامبرا, باوتشي, بيندل, بينوى, بورنو, الأنهار, ايدو, ايمو, كادونا, كانو, كاتسينا, لاجوس, النيجر, تقاطع الأنهار, اوجون, سوكوتو, اوندو, كوارا, الهضبة, تشورينس) , وتم نقل العاصمة من لاجوس إلى ابوجا في عام 1991, وفي العام نفسه تم تقسيم نيجيريا إلى ثلاثين ولاية وهي (ابيا, اداماوا, انامبرا, باوتشي, بينوى, بورنو, الانهار, ايدو, ايمو, دلتا, اينوغو, جيجاوا, كادونا, كانو, كاتسينا, كيبي, كوجي, اوسون, الهضبة, تارابا, يوبي, لاجوس, النيجر, تقاطع الانها, اوجون, سوكوتو, اوندو, كوارا, الهضبة, تشورينس), وكان الغرض من ذلك هو للقضاء على التوترات السياسية والاجتماعية, ولغرض اضعاف الجماعات الاثنية المهيمنة وتفتيتها لاسيما ان التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري أتسمت بالتعقيد لأنَّهُ مجتمع تعددي قبلياً وثقافياً ولغوياً ودينياً وإقليميا , أمام ذلك تمسكت المجموعات العرقية الاثنية

بطابعها القبلي الذي ساد في نيجيريا وطغى على سلطة الدولة , لذلك سعت الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد إلى أنشاء المزيد من الولايات , لتحقيق التوازن بين الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي والتقليل من حدة النزاعات العرقية .

جدير بالذكر إن وعود الجنرال ابراهيم بابا نجيدا الاصلاحية في الجوانب كافة, كانت مجرد وعود لتثبيت سلطته, ومما يدلل على ذلك ان ادارته اساءت استخدام السلطة, وانتهكت حقوق الإنسان, وفشلت في معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية, واستولت على أملاك الدولة, فضلا على أعادة رسم خريطة التوازنات العرقية والإقليمية في البلاد من خلال إضافة عشرة ولايات جديدة ليصبح الاتحاد النيجيري مكونا من ثلاثين ولاية عاصمتها ابوجا لأجل إفساح المجال للكيانات الاثنية الصغيرة للظهور على الساحة السياسية .

ثالثا : الانتقال إلى الديمقراطية (الحكم المدني) :-

قررت حكومة بابانجيدا عام 1986 وضع برنامج للتحول الديمقراطي, ولتنفيذه تم إنشاء مكتب سياسي كلف بمهمة وضع برنامج زمني للانتقال الشامل من الحكم العسكري إلى حكومة ديمقراطية منتخبة , كانت اهم خطواته تخلي بابانجيدا عن منصبه العسكري في 9 آيار عام 1989 والاستقالة من مقعد رئاسة الدولة بعد انتخاب رئيس مدني للبلاد في مدة أقصاها تشرين الأول عام 1992 , كما أوصى بتشكيل حزبين جديدين , بعد ذلك يمثل خروجاً على نظام التعددية الحزبية في الماضي, وكان باعتقاد أغلب أعضاء المكتب السياسي إن نظام الحزبين هو أفضل وسيلة لضمان نجاح انتخابات وطنية , لذلك قبلت الحكومة العسكرية التوصيات باستثناء اقتراح إنشاء نظام اقتصادي اجتماعي يتم في إطاره تأميم البنوك, وشركات التامين, وتقليص دور القطاع الخاص, اذ عدته الحكومة العسكرية غير ملائم لمقتضيات صنع السياسة الداخلية الجديدة .

وناقشت الحكومة تطبيق الشريعة الاسلامية, لاسيما بعد انضمام نيجيريا الى منظمة المؤتمر الاسلامي في عام 1986, وقد طالب مسلمو الشمال بتطبيق الشريعة الاسلامية, الا ان المسيحيين رفضوا ذلك واصروا على التمسك بعلمانية الدولة وفقاً لما نص عليه دستور 1979, مما ادى الى اضطرابات طائفية وعرقية ادت الى مقتل العشرات من سكان ولاية كادونا, وعلى اثر ذلك انشأ بابانجيدا لجنة استشارية متخصصة في حلّ الازمات الدينية .

رابعا : دستور عام 1989 :-

تم إدخال عشر تعديلات على دستور عام 1989 الذي كان مماثلاً لدستور عام 1979 مع بعض التعديلات , اذ أصدر المجلس الحاكم الدستور الجديد بموجب المرسوم رقم (12), أما التعديلات فهي كالأتي:-

التعديل الأول : حذف المادتين (42 و43) التي تنص على مجانية التعليم إلى (عمر) الثامنة عشر, والرعاية الطبية المجانية للأشخاص حتى عمر الثامنة عشرة أو أكثر من خمسة وستين, والمعاقين, وذوي الاحتياجات الخاصة.

التعديل الثاني :ينص على تبسيط اختصاص الشريعة والمحاكم العرفية والاستئناف .

التعديل الثالث : إصلاحات الخدمة المدنية .

التعديل الرابع : تحديد الحد الأدنى (للعمر) لرئيس الدولة من (40-35) عام, لأعضاء مجلس الشيوخ وحكام الولايات من (35-30) عام بعد ان كان (30) عام على الأقل, أما أعضاء مجلس النواب (21) عام, و (25) عام للمجالس الحكومية المحلية .

التعديل الخامس : انتخاب رئيس الدولة لمدة أربع سنوات , وأقصى فترة رئاسية لولايتين .

التعديل السادس : تعزيز استقلال القضاء من خلال تشكيل لجنة للخدمات القضائية.

التعديل السابع : أنشاء لجنة لخدمة القوات المسلحة للإشراف على الامتثال لإحكام النظام الاتحادي الفيدرالي .

التعديل الثامن : تخفيض عدد مستشاري رئيس الدولة من 7 الى3 , تخفيض عدد ممثلي مجلس الشيوخ في الولايات من 5 الى3 أعضاء عن كل ولاية .

التعديل التاسع : تجريم الانقلابات وجعلها جريمة جنائية.

التعديل العاشر : حذف أحكام نهي الحكومة الاتحادية للحصول على قروض خارجية من دون موافقة الجمعية الوطنية .

يتضح مما سبق أن دستور 1989 مشابه لدستور 1979 مع بعض التعديلات الطفيفة منها تخفيض عدد أعضاء مجلس الشيوخ, فضلاً عن ذلك يقوم النظام السياسي الجديد على نظام حزبين , احد الحزبين يمثل المسلمين الذين يمثلون نسبة 50% من السكان, والحزب الأخر يمثل المسيحيين ونسبتهم 40% من السكان .

خامساً : تشكيل الأحزاب السياسية :-

أعلن بابانجيدا عام 1989 عن تشكيل حزبين هما, الحزب الديمقراطي الاجتماعي بزعامة مشهود بيولا , وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني بزعامة منير توفا , وقد شملت عضوية حزب المؤتمر إلى حد كبير المؤيدين السابقين للحزب الوطني وحزب المؤتمر الشعبي .

سادسا : الانتخابات :-

وفقاً لدستور عام 1989 أجريت انتخابات المجالس المحلية , وانتخابات حكام الولايات ومجالسها التشريعية في الولايات في 7 كانون الأول من عام 1991, وقد سادت الفوضى هذه الانتخابات ولاسيما بعد ان أعلنت الحكومة العسكرية عن إضافة(10) ولايات جديدة ليصبح الاتحاد النيجيري مكون من (30) ولاية, وذلك قبل إجراء الانتخابات بفترة قليلة, وعدّ ذلك مخالفاً لتوصيات المكتب السياسي وهو عدم إنشاء ولايات جديدة إلا بعد ثلاث سنوات من عودة الحكم المدني, كما زادت عدد وحدات الحكم المحلي, كما زادت عدد مجالسها من 453-589 مجلس محلي.

أجريت الانتخابات التشريعية على مستوى الاتحاد في 4 من تموز لعام 1992, فاز فيها الحزب الديمقراطي الاجتماعي في مجلس الشيوخ بـ (52) مقعد من أصل (91) مقعد, أما حزب المؤتمر

الجمهوري الوطني فاز بـ (37) مقعد من أصل (91), وفي انتخابات مجلس النواب فاز الحزب الديمقراطي الاجتماعي (314) مقعداً من أصل (593) مقعد, وفاز حزب المؤتمر الجمهوري الوطني (275) مقعد, اما تخفيض عدد ممثلي مجلس الشيوخ وزيادة عدد ممثلي مجلس النواب, يعود لتعديلات دستور عام 1989, وزيادة عدد الولايات ايضاً, بلغ عدد المشاركين بلغ(15,800,776) ناخب لمجلس الشيوخ, اما انتخابات مجلس النواب بلغ عدد المشاركين (16,905,871) ناخب.

أجريت الانتخابات الرئاسية في 23 من حزيران لعام 1993, تنافس فيها مشهود ابيولا عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي, ومنير توفا عن حزب المؤتمر الجمهوري الوطني بلغ عدد الناخبين الذين تم تسجيلهم (39,000,000) ناخب, اما عدد المشاركين بلغ (14,293,396),

فاز مشهود ابيولا بأغلبية الأصوات في (19) ولاية من أصل (30) ولاية, بنسبة 58% من الأصوات, أما منير توفا حصل على نسبة 42% من الأصوات , ولم تكتمل تلك الانتخابات, فقد أعلنت المحكمة الدستورية عدم شرعيتها وصودرت نتائجها, بررت الحكومة العسكرية ذلك بان الاعتراض على نتائج الانتخابات قد يهدد سلامة الجهاز القضائي في البلاد, وإن كلا المرشحين مشهود ابيولا, ومنير توفا استعملا المال من اجل أفساد العملية الانتخابية .

سابعا : نتائج إلغاء انتخابات حزيران 1993 :-

أثار إلغاء نتائج الانتخابات سلسلة من المظاهرات في عدد من المدن الرئيسية وتعرض الكثير من المتظاهرين للضرب من قبل الجيش, وقتل أكثر من (100) متظاهر من مؤيدي الديمقراطية, كما اعتقل مئات من الناشطين, ومنظمي حقوق الإنسان, وقادة النقابات العمالية, والصحفيين, والطلاب, وأصدرت الحكومة العسكرية مرسوماً رقم (34) قيد حرية الصحافة .

امام ذلك أعلن النيجيريين في 13 من آب لعام 1993 العصيان المدني, وطالبوا بإنهاء الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني , واستاءت الدول الأوربية التي كانت تدعوا دول العالم الثالث إلى الأخذ بالديمقراطية, واحترام حقوق الإنسان, على اثر ذلك قامت وزارة الخارجية البريطانية بسحب مستشاريها العسكريين من نيجيريا, وأوقفت برامج تدريب أفراد قواتها المسلحة, وهددت بوقف المساعدات الغربية إلى نيجيريا اذا استمر المجلس العسكري برفضه تسليم السلطة للفائز بالانتخابات الملغاة , وهددت بتجميد (1145) مليون دولار من المساعدات, ومنع منح تأشيرات دخول المسؤولين النيجيريين, الى جانب ذلك هددت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة دولية ضد أي محاولات من جانب إدارة بابانجيدا للبقاء في السلطة إلى ما بعد 27 من آب لعام 1993,

وبسبب هذه الضغوط التي قام بها المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان , اجبر بابانجيدا التخلي عن السلطة في 26 من آب لعام 1993, بعد إن تم تشكيل حكومة انتقالية تضم خمسة عسكريين و ثمانية عشر مدني برئاسة ارنست شونيكان وهو من المقربين لبابانجيدا .

بعد تشكيل الحكومة الانتقالية أعلنت النقابات العمالية إضرابا مفتوحاً حتى عودة مشهود ابيولا الذي سافر للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لتحشد الدعم الدولي لقضيته, كما أعلن رؤساء خمسة ولايات نيجيرية جنوبية وهي (اويو, ايدوا, اندوا, اوجون واوسن) رفض التعاون مع الحكومة الانتقالية والتمسك بنتائج انتخابات حزيران 1993, نجح الإضراب وقدم ارنست

استقالته في 14 من تشرين الثاني لعام 1993 , ولاسيما بعد إن أعلنت المحكمة الدستورية العليا عدم شرعية الحكومة المدنية .